

2. يتم عرض البنود غير النقدية في الميزانية العمومية والتي تم الاحتفاظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية بعد أن تحويلها لعملة التقرير باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة
3. يتم عرض البنود غير النقدية المقومة بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية في الميزانية بعد تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.
- ثالثاً: الاعتراف بفروقات أسعار الصرف: فيما يتعلق بالاعتراف بفروقات أسعار الصرف فقد تم تحديد عدة بنود حيث تشمل كيفية معالجة فروقات أسعار الصرف الناتجة عن الانخفاض الحاد في قيمة العملة أو الانخفاض في قوتها الشرائية في حالة عدم وجود وسائل عملية يتم من خلالها التحوط ضد هذا الانخفاض الحاد بحيث يؤثر على الالتزامات التي لا يمكن تسويتها والتي تنشأ من تملك حديث لأصول تستحق السداد بعملة أجنبية وذلك في النقاط التالية:
1. لا يتعامل IAS21 مع محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية عدا أن يتم تصنيف فروقات الصرف التي تنشأ عن الالتزام بعملة أجنبية تجري المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية، وفيما عدا ذلك يتم المحاسبة باستخدام محاسبة التحوط وفقاً لIFRS9 (الأدوات المالية).
 2. فروق الصرف التي تنشأ عن تسوية أو التقرير عن بنود نقدية للشركة بمعدل يختلف عن ما تم تسجيله عند الاعتراف الأولي، أو التي تم عرضها في القوائم المالية السابقة، يجب أن يتم الاعتراف بها كدخل أو كمصروف في نفس الفترة التي تنشأ فيها
 3. ينتج فرق سعر الصرف في حالة تغير معدل الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ سدادها أو تسويتها للبنود النقدية والتي تنشأ من معاملة أجنبية، فعندما يتم السداد في نفس الفترة يتم الاعتراف بكامل فرق الصرف في تلك الفترة، وعند السداد في فترة لاحقة يتم تحديد فرق سعر الصرف الذي تم الاعتراف به في الفترات السابقة للتسوية بموجب تغير سعر الصرف خلال تلك الفترة .
- ويهدف التحوط تجاه الانخفاض الحاد في قيمة العملة أو القوة الشرائية للعملة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- أ. التحوط لمواجهة التزامات وأصول ناتجة عن القيام بمعاملات بعملة أجنبية
 - ب. التحوط لمواجهة ارتباطات ناتجة عن معاملات وعقود مستقبلية بعملة أجنبية
 - ج. التحوط بشأن صافي مراكز الاستثمارات في شركات أجنبية.